الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة

(عدد 2023/52)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة (عدد 2023/52)

- **تاريخ ورود المشروع:** 07 ديسمبر 2023
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 09 ديسمبر 2023
- **جلسات اللجنة:** جلسة يوم الخميس 27 ديسمبر 2023 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.
- **قرار اللجنة: الموافقة بإجماع الحاضرين**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة (عدد 2023/52)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 247 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED) موضوع اتفاق القرض المبرم بين الطرفين بنفس التاريخ.

I. الإطار العام للمشروع:

شهد الطلب على الطاقة الكهربائية في تونس زيادة مستمرة خلال العقد الماضي حيث شهد ارتفاعا مطردا بمعدل 1,5 % سنويا خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2021. هذا، وقد اعتمد المزيج الطاقي في البلاد خلال سنة 2021 على الغاز الطبيعي بمعدل 53 % وعلى النفط بمعدل 46 % والذين تستوردهما الدولة بينما لا تساهم الطاقات المتجددة إلا بنسبة 1 % فقط من احتياجات الطاقة الأولية.

كما شهدت العشرية الأخيرة أيضا زيادة كبيرة في معدل الاعتماد على واردات النفط والغاز في بلادنا، حيث كانت هذه الواردات تغطي خلال سنة 2010 نسبة 7 % من احتياجات البلاد من الطاقة في حين بلغت خلال سنة 2021 نسبة 30 %. وأدى هذا الاعتماد المتزايد على الواردات من المحروقات إلى تأثر نسق التزود بهذه المواد بصفة كبيرة بتقلبات أسعار النفط والغاز بالأسواق الدولية والتي ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا بالتقلبات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وبالنظر إلى هذه الوضعية الدقيقة والتي تمثل عبئا كبيرا على كاهل ميزانية الدولة، وباعتبار توفر إمكانيات كبيرة لبلادنا في مجال الطاقات المتجددة، تم التوجه من قبل الحكومة نحو استغلال أفضل لهذه الإمكانات قصد تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقات الأولية وتعزيز فرص التصدير

في هذا المجال. وتتمتع تونس بموارد هامة من الطاقات المتجددة بإمكانيات تبلغ 280 جيجاواط من الطاقة الشمسية و10 جيجاواط من طاقة الرياح.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2015 وضع الخطة الوطنية للطاقة الشمسية والتي تهدف إلى اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في انتاج الكهرباء بنسبة 30% بحلول سنة 2030 (15% من طاقة الرياح و10%من الطاقة الشمسية الكهروضوئية و5% من الطاقة الشمسية المركزة). هذا، وقد تم في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من انبعاثات الكربون الترفيع في هذه النسبة إلى 50 % بحلول عام 2035 و80 % بحلول عام 2050.

وتنفيذا لهذه التوجهات، شرعت الحكومة في الإصلاحات اللازمة لتطوير هذا القطاع على غرار تبسيط إجراءات الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة ودعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز قصد تحسين أدائها ووضع الإطار التشريعي المناسب لهذه التوجهات.

وفي نفس السياق قامت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بدورها بجملة من الاستثمارات والتدابير بهدف جعل قطاع الكهرباء أكثر مرونة، لا سيما فيما يتعلق بتخزين البطاريات. هذا إلى جانب السعي إلى تدعيم الاندماج الإقليمي لتونس في مجال الطاقة لا سيما من خلال مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED).

II. تقديم المشروع ELMED ومكوناته:

1. أهداف المشروع:

يندرج مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا تطوير منظومة الطاقات المتجددة (ELMED) في إطار التوجهات التنموية للبلاد المنصوص عليها صلب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2023 -2025 كما يتوافق هذا المشروع بصفة كاملة مع الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة 2020. وهو يهدف بالأساس إلى الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا والذي من شأنه أن يعود بالنفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء وأيضا على الشركات التونسية من خلال إتاحة فرص استثمار كبيرة في مجال الطاقات المتجددة ستمكّن بدورها من المساهمة بصفة كبيرة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد بصفة عامة. وسيساهم هذا المشروع:

ـ على المدى القصير، في تحسين الأمن الطاقي في تونس والمساهمة في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات الكربون والغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري وتنويع المزيج الطاقي وتخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وتعزيز الجدوى المالية للقطاع من خلال الحد من الاعتماد على الواردات من الغاز الطبيعي والنفط والذي سيؤدي بدوره إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

ـ أما على المدى الطويل وبالتوازي مع الاستغلال الأكمل لإمكانيات البلاد من الطاقة المتجددة سيمكّن ELMED من:

ترسيخ مكانة تونس كمصدّر صاف للكهرباء لإيطاليا وما لذلك من تأثير إيجابي على الترفيع في إجمالي الصادرات الوطنية بما يدعم النمو الاقتصادي للبلاد.

- تعزيز إدراج تونس صلب أسواق الطاقة الأورومتوسطية وتعزيز ترابطها مع مختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط وذلك باعتباره ثاني مشروع ربط بين إفريقيا وأوروبا بعد المشروع الذي يربط المغرب بإسبانيا عبر مضيق جبل طارق.
- ـ سيتيح ELMED إمكانية إدماج سوق الكهرباء المغاربية مع سوق الكهرباء الأوروبية وهو ما سيؤدي إلى مزيد تدعيم التبادل الكهربائي بين تونس وكل من الجزائر وليبيا مستقبلا.

2. كلفة المشروع وكيفية تمويله:

تقدر الكلفة الإجمالية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا " ELMED" بحوالي 964.2 مليون أورو سيتم تغطيتها بالتساوي من قبل الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ هذا المشروع بتونس وإيطاليا وهما على التوالي الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومؤسسة TERNA عن الجانب الإيطالي. ويتكون هذا المشروع الضخم من:

ـ قناة تبادل بحرية بطول 200 كلم بين تونس وصقلية إلى جانب محطتين لتحويل التيار الكهربائي (واحدة في تونس والأخرى في صقلية)، بتكلفة تقديرية تبلغ 840 مليون أورو.

ـ تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء بتكلفة تقديرية تبلغ 110 مليون أورو.

ـ الدعم الفني للجانب التونسي قصد حسن تنفيذ مختلف مكونات المشروع لما تتميز به من الدقة الفنية والتعقيد. هذا بالإضافة إلى توفير المساعدة الفنية اللازمة لتدعيم مصادر الطاقة المتجددة، بتكلفة تقدر بـ 14,2 مليون أورو.

وسيتم تمويل هذا المشروع كالآتي:

ـ منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 307.6 مليون أورو يتم توزيعها بالتساوي بين تونس وإيطاليا قصد تمويل قناة التبادل البحرية ومحطتي تحويل الكهرباء في البلدين.

ـ أما المبلغ المتبقي وهو حوالي 657 مليون أورو فسيتم تمويله بالتساوي بين مؤسسة TERNA الإيطالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي ستعتمد على مصادر الاقتراض الخارجي، لا سيما الأوروبية منها، باعتبار محدودية مواردها الخاصة.

وفي هذا الإطار يندرج القرض المسند من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان الدولة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ يقدر بـ 247 مليون أورو، علما وأنه قد سبق له تمويل الدراسات الأولية المتعلقة بهذا المشروع من خلال هبة قابلة للاسترجاع تم منحها خلال سنة 2018.

كما سيتولى البنك تعبئة تمويل ميسّر من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) بمبلغ 20 مليون دولار لدعم الاستثمارات الهادفة إلى تعزيز الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء فضلا عن توفير هبة بمبلغ 5 مليون دولار من قبل نفس الصندوق، في شكل مساعدة فنية لتطوير منظومة الطاقات المتجددة بتونس لا سيما دعم إنشاء "مركز امتياز في مجال الطاقات المتجددة" في ولاية تطاوين.

III. قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

سيتم من خلال قرض البنك الدولي سابق الذكر تمويل المكونات الفرعية التالية للمشروع:

1) محطة لتحويل الكهرباء: بناء ووضع محطة تحويل للكهرباء المستمرة ذات جهد عالي (CCHT) قيد التشغيل بقدرة تشغيلية تناهز 400 KV بملاعبي (قليبية) مع اقتناء وتركيب المعدات اللازمة لاستغلالها.

2) تدعيم الشبكة التونسية لنقل الكهرباء: تنفيذ أشغال بناء وتدعيم الشبكة الآتي ذكرها، قصد ربط المحطة الجديدة للتحويل CCHT التي سيقع تنفيذها بعنوان المكون عدد 1 بالشبكة الموجودة:

- محطة فرعية بقدرة تشغيلية 400/225 KV بقرمبالية 2.
- خط نقل جوي مزدوج الدائرة (à double circuit) بقدرة تشغيلية تناهز 400 KV، بطول يقارب 65 كم بين محطة التحويل CCHT والمحطة الفرعية التي تناهز قدرتها التشغيلية 400 KV بقرمبالية 2.

- خط بين المحطة الفرعية بقرمبالية 2 والمحطة الفرعية بالمرناقية بطول يقارب 51 كم (باعتبار كوابل إثنين تحت أرضية بقدرة تشغيلية تقدر بـ 400 KV على مستوى المحطة الفرعية بالمرناقية).

3) دعم تنفيذ المشروع والمساعدة الفنية لاستغلال الطاقات المتجددة المتغيرة (ERV):

1.3. دعم لإعداد وإنجاز المشروع وذلك من خلال:

ـ تقديم الإحاطة الفنية والتدريب لوحدة إنجاز المشروع UGP لدعم قدراتها في مجال التصرف والتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروع (لا سيما فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع).

ـ انتداب مهندس مختص مكلف بدعم وحدة إنجاز المشروع لإنجاز الموكنين 1 و2 سابقي الذكر.

ـ التكفل بتسديد المبلغ المستحق من قبل الدولة بعنوان الهبة القابلة للاسترجاع والتي تم تقديمها من قبل البنك الدولي لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال سنة 2018.

2.3. دعم القدرات في مجال استغلال الطاقات المتجددة المتغيرة (ERV): وذلك من خلال:

ـ القيام بدراسات الجدوى التمهيدية اللازمة لتطوير الاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة (لا سيما تلك المتعلقة بسبل الحد من المخاطر البيئية والاجتماعية لهذه المشاريع).

ـ تقديم المساعدة الفنية اللازمة (بما في ذلك الخدمات القانونية والمالية والاستشارية) وتنظيم دورات تكوين قصد دعم قواعد التنافسية في مسار إعداد طلبات العروض المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة.

IV. الشروط المالية لقرض البنك الدولي:

سيتم منح هذا القرض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة حسب الشروط المالية التالية:

- فترة السداد: 35 سنة مع 5 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة = (نسبة اليوريبور 6 أشهر (Euribor 6 mois) وتبلغ حاليا 3.972 %)+ (نسبة فائدة متغيرة وتبلغ حاليا 1.14 %) وتبلغ حاليا 5.112 %.
- عمولة افتتاح: 0.25 % من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ.
- عمولة تعهد: 0.25 % من مبلغ القرض غير المسحوب يتم احتسابها ابتداء من 60 يوما بعد تاريخ إمضاء اتفاق القرض.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 خصصتها للاستماع إلى السادة ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة والسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز حول مشروع هذا القانون.

وفي مستهل الجلسة، بيّنت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هذه الاتفاقية هي اتفاقية ضمان للقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة. وبيّنت أ، هذا المشروع هو مشروع قديم جديد انطلقت الدراسات في شأنه منذ عشرين سنة (1994)، وأخيرا تم التوصل إلى تمويل المشروع وستقوم بإنجازه الشركة التونسية للكهرباء والغاز ونضيرتها في إيطاليا.

ويتكون هذا المشروع من قناة ربط بحرية بكلفة جملية تقدر بـ 945 مليون أورو لتمويل المحطتين وقناة الربط وأيضا لتمويل تدعيم شبكة النقل الكهربائي بتونس ويتضمن هبة من الاتحاد الأوروبي بـ 307 مليون أورو، والمبلغ المتبقي سيتم تمويله بالتساوي بين الجانب الإيطالي والجانب التونسي.

وهذا المشروع سيعود بالنفع على الشركة التونسية للكهرباء والغاز وكذلك على العائلات في تونس وعلى الشركات بما أنه سيستغل الطاقات وسيحد من اللجوء إلى الطاقات الايدروكهربائية والغاز التي أصبحت أثمانها مرتفعة على الصعيد الدولي.

وتدخل ممثل وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز بخصوص محتوى وأهداف مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا والمتمثل خاصة في تطوير مبادلات الطاقة الكهربائية بين ضفتي المتوسط عن طريق الربط ثنائي الاتجاه بقدرة 600 ميقاواط وتعزيز استقراريه المنظومة الكهربائية التونسية بالإضافة إلى شبكة الترابط الكهربائي مع الجزائر. كما سيمكّن هذا المشروع من المساهمة في مواجهة ارتفاع الطلب خلال الذروة الصيفية وتنويع مصادر التزود الطاقي وتعزيز الأمن الطاقي والتهيؤ للاندماج في السوق الأورو-إفريقية المستقبلية للكهرباء.

وفي سياق متصل، استعرضوا أهم المكونات الأساسية المشتركة للمشروع والمتمثلة في محطتين لتحويل التيار المستمر إلى تيار متردّد وكابل بحري ونقطتي وصول في كل من البلدين ووصلتين أرضيتين للكابلات تحت الأرضية ونظام اتصالات مستمر بين محطتي التحويل ونظام لتوفير مراقبة مستمرة للكابل ونظام لتحديد مواقع الخلل في الكابل.

كما استعرضوا الجدول الزمني المتعلق بتقدم إنجاز المشروع إلى غاية شهر ديسمبر 2023، حيث بيّنوا أن الدراسات الأولية لهذا المشروع تمت خلال سنوات 2021-2023 بتمويل عن طريق هبة وقرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة إلى تمويل ذاتي. هذا وقد تمّ في سنة 2023 إنجاز المرحلة الأولى بخصوص طلبات العروض المتعلقة بالكابل البحري والتحت أرضي ومحطات التحويل على أن تتم المرحلة الثانية خلال سنة 2024. وأفادوا أن التوقيع على عقدي التمويل مع البنك الدولي (بخصوص محطة التحويل) وصندوق المناخ الأخضر تم تباعا في 22 جوان 2023 و13 ديسمبر 2023، كما تم التوقيع على اتفاقية الهبة الممنوحة من قبل المرفق المالي الأوروبي في 7 أوت 2023، علما وأن التفاوض على عقود التمويل مع الجهات المانحة الأوروبية (البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني) تم خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023.

كما أوضحوا أن عناصر تمويل المشروع تتمثل في هبة من قبل المرفق المالي الأوروبي وتمويل من قبل بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالنسبة للكابلات البحرية والأرضية وتمويل من البنك الدولي وهبة من المرفق المالي الأوروبي بالنسبة لمحطة التحويل. كما تم كذلك تمويل الدراسات الأولية والتعويضات عن طريق هبة من البنك الدولي وتمويل ذاتي وتمويل دعم التصرف الإداري لتنفيذ المشروع من البنك الدولي وهبة من الصندوق الأخضر للمناخ، وتم كذلك خلاص المهندس الاستشاري والمساعدة الفنية الإضافية عن طريق هبة من البنك الاستثمار الأوروبي وهبة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إضافة إلى تمويل المنشآت الملحقة الخاصة بتعزيز الشبكة التونسية من قبل البنك الدولي والصندوق الأخضر للمناخ.

وخلال النقاش، أكد أعضاء اللجنة على أهمية المشروع المتعلق بالربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ودوره في تطوير منظومة الطاقات المتجددة وفي الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا في ظل ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية في تونس، إضافة إلى إتاحة فرص استثمارية كبيرة في مجال الطاقات المتجددة بما يمكّن من المساهمة في تحقيق التحول الطاقي ودفع النمو الاقتصادي.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، استوضح عدد من النواب عن مبررات اعتماد نسب فائدة متغيرة باعتبار ما تتضمنه من مخاطر، واستفسروا عن مدى ارتباط ذلك بتصنيف تونس السيادي ودعوا إلى ضرورة تعزيز جانب التفاوض في هذا المجال، وتساءلوا عن دواعي منح تونس هبات من قبل الجهات المانحة لتطوير النظام الطاقي.

ومن جهة أخرى، تساءلوا عن إمكانية تأثير المشروع على تسعيرة الكهرباء وعن مدى التوجه نحو توظيف واستغلال الكفاءات والمهندسين التونسيين في المشروع المذكور.

كما استفسر نواب أخرون عن إمكانية توسيع مجال الشراكة والتعاون مع عديد الهياكل الأخرى على غرار وزارة البيئة قصد الاستفادة من المشروع في مجال رسكلة النفايات بحكم التجربة التي يتمتع بها الجانب الإيطالي في هذا المجال، واستوضحوا عن سبل التعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال بخصوص تطوير واستغلال الطاقات المتجددة وكذلك اعتماد شبكات تراسل المعطيات.

وتساءل بعض النواب عن الإجراءات التي تم اتخذها من طرف صندوق الانتقال الطاقي في اتجاه تحسين إنتاج الطاقات المتجددة والتوجه لاعتماد الإنتاج الذاتي للطاقة باعتبار ما تتمتع به بلادنا من إمكانيات متميزة تمكنها من إنتاج الكهرباء النظيفة، ودعوا في هذا الإطار إلى مزيد تطوير برامج الطاقة المتجددة ودعمها سواء بهدف استهلاك الكهرباء المنتجة منها محليًا أو بهدف تصديرها.

وفي هذا السياق، أكد عدد من النواب على أهمية الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة باعتبارها الحل البديل في ظل انخفاض الإنتاج والاحتياطي للطاقة الأحفورية على المستوى العالمي والوطني وعلى ضرورة التوجه نحو التقليص من انبعاثات الكربون وحماية المناخ. كما دعوا إلى تذليل الصعوبات وتبسيط الإجراءات الإدارية وحذف التراخيص بالنسبة إلى المشاريع في هذا المجال قصد تحسين الاستقلالية الطاقية وتنويع مصادر الطاقة لإنتاج الكهرباء وتخفيض كلفة الدعم المخصص لقطاع تنمية الاقتصاد الأخضر.

وفي تفاعلهم مع ملاحظات واستفسارات النواب، بينت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ التفاوض مع الجهات المانحة بخصوص الشروط المالية للقروض لا يتعلّق بنسب الفائدة الموظفة مؤكدة أن البنك الدّولي يعتمد نسبة الفائدة اليوريبور ستة أشهر وبالنسبة لـ 1.14 % يتمّ احتسابها بالاعتماد على عدّة عناصر منها مدّة السداد والترقيم السيادي لتونس وكذلك "الصلابة المالية" وهي نسب قارة لا تخضع للتفاوض. كما بيّنت أنّ نسبة اليوريبور ستة أشهر هي النسبة التي تمّ اعتمادها في تاريخ إبرام اتفاقية القرض ويمكن لهذه النسبة بوصفها متغيرة أن تتقلّص عند حلول آجال الخلاص موضحة أنّ التفاوض مع الجهات المانحة يتمّ من طرف الجانب التونسي من خلال ترتيب

العروض المقدّمة حسب الأفضلية في نسب الفائدة المعتمدة وهو تفاوض يتمّ على أساس الندية والمحافظة على السيادة الوطنية موضحة أنّه لا يمكن اعتماد نسب فائدة قارة لما يشهده اليوريبور من تحوّلات غير مسبوقة نتيجة الأزمة التي يشهدها العالم.

وبيّن السيّد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أنّ هذا المشروع يندرج في إطار المحافظة على استمرارية واستقرار الشبكة الوطنية للكهرباء والغاز يهدف إلى تعزيز الأمن الطاقي للبلدين من خلال تأمين التبادل الكهربائي بين الجانبين، مؤكّدا أنّ هذا المشروع سيحقق قيمة مضافة عالية في عدّة مجالات. وقدّم معطيات حول كيفية تمويل المشروع وكلفته الجملية والإجراءات المتعلقة بتدعيم الشبكة التونسية لنقل الكهرباء ودعم تنفيذ المشروع والمساعدة الفنية لاستغلال الطاقات المتجددة المتغيرة وتطوير منظومة الطاقات المتجددة بتونس.

كما بيّن أنّ الربط الكهربائي القائم بين تونس والجزائر وليبيا يمكّن من تبادل الطاقة الكهربائيّة خاصة خلال فترات الذروة وتقليص الاستثمار في تركيز قدرات إنتاجية احتياطية ويندرج ذلك في إطار التعاون الدولي والتبادل الطاقي بين بلدان المغرب العربي. وأكّد من جهة أخرى على جدوى المشروع التونسي الإيطالي ومردوديته وتأثيره الإيجابي في الوضع الطاقي في تونس من خلال تبادل الكهرباء في الاتجاهين لمجابهة أوقات الذروة التي تختلف بين البلدين وتحسين الخدمات إضافة إلى تعزيز القدرات لمواجهة الزيادة في نسبة الاستهلاك وتنويع مصادر الطاقة والتخفيض من استهلاك الغاز المستورد وتحقيق نقلة نوعية في برنامج الطاقات المتجددة.

كما أفاد أنه لن يتم الترفيع في تسعيرة استهلاك الكهرباء والغاز وهو ما يعتبر مكسبا هاما لأن حوالي 55% من سعر الكهرباء في تونس مدعم.

من جهة أخرى، أكد على ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات المتدخلة في مجال الطاقة على غرار وزارة البيئة في ما يتعلق بمعالجة النفايات وتحويلها وكذلك وزارة تكنولوجيا الاتصال بخصوص استغلال الألياف البصرية للاستغلال الأمثل للأنترنات مؤكدا على ضرورة تظافر كل الجهود لإنجاح المشاريع المتعلقة بالتطوير والاستثمار الطاقي قصد توسيع دائرة المستفيدين من إيجابيات هذه المشاريع وضمان التحول الطاقي والانصهار في الاستراتيجية الدولية المتعلقة بالاعتماد على الطاقات البديلة. وخلص في الأخير إلى أن تونس تحظى بثقة لدى الجهات المانحة خاصة في ما يتعلق بإتمام إنجاز المشاريع طبقا للمواصفات وفي الآجال المحددة خاصة في المجال الطاقي.

كما بين ممثل وزارة الصناعة والمناجم و الطاقة أن مشروع هذا القانون يتضمن عدّة أبعاد منها البعد الاستراتيجي المتمثل في ضمان الاستقلالية الطاقية لتونس وتأمين التزود بالطاقة الأولية وذلك من خلال البحث عن تعدّد المصادر وعدم الاكتفاء بالمصدر الوحيد. كما يتضمن المشروع البعد الفني والمتمثل في معاضدة مجهود الشبكة الوطنية لمجابهة أوقات الذروة مؤكدا أن أهم أبعاد هذا المشروع هي البعد الاقتصادي و الذي سيجعل الشركة التونسية للكهرباء والغاز مشغلا تجاريا من خلال شراء الكهرباء وإعادة بيعه أو تبادله خاصة في فترة الشتاء مع الطرف الإيطالي وهو ما سيمكن من توفير أرباح ، كما يتضمن البعد البيئي من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة .

وأوضح أن من بين أهم الأهداف المرسومة هو التوصّل إلى إنتاج 35 % من الطاقات المتجددة في أفق سنة 2035 وتمّ كدفعة أولى برمجة إنتاج 500 ميقاواط من الطاقات البدبلة تم تحقيق 100 ميقاواط منها وهناك برنامج لاستكمال إنتاج 400 ميقاواط، لكن نظرا للأزمات العالمية كجائحة كورونا والحرب الروسية الأكرانية والتي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الأولية ما أدّى إلى مراجعة نسب الفائدة الموظفة من طرف الجهات المانحة لمسايرة هذه التغيرات وهي مسألة عطلت مسار الاستثمارات المبرمجة موضحا أن إنتاج 500 ميقاواط من الطاقات البديلة يتطلب حجم استثمار يتراوح بين 4 و4.5 مليار دولار وهو مشروع ضخم يتطلب إنجازه الشراكة مع القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، توجد ثلاثة أنظمة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة البديلة وهو نظام اللزمات وهو نظام يمثل الاستغلال الحقيقي للطاقة، كما يوجد الإنتاج الذاتي ونظام التراخيص، وبين أنه في ما يتعلق بالإنتاج الذاتي تم وضع منظومة أولية لكنها لم تكن مجدية ثم تم في سنة 2019 إصدار نصوص تمكّن من إنشاء شركة مشروع وهي نصوص تمكّن شركة المشروع من البيع مباشرة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز وهو ما سيمثل حافزا للمستثمرين خاصة في مجال الطاقة البديلة.

وتعرض في هذا المجال إلى ضرورة المحافظة على معاملاتنا مع الاتحاد الأوروبي والتي تصل إلى حدود 75 % من قيمة صادراتنا، والاتحاد الأوروبي سيفرض بداية من سنة 2026 غرامات مالية تتمثل في ضريبة حدود الكربون على السلع المستوردة والتي تباع في الأسواق الاوروبية. وللحفاظ على معاملاتنا يجب توفير كل الآليات للمستثمرين المحليين لاحترام هذه الضوابط وضمان تنافسية منتوجاتنا، وأكد على ضرورة أن يتم التوجه والتحفيز للاستثمار في الطاقات المتجددة.

من جهة أخرى، بين أن اللامركزية لشبكة الكهرباء والغاز تساعد على الاستمرارية واستقلالية القطاع مؤكدا أنه يتم العمل على التوجه نحو الطاقات البديلة وخاصة طاقة الرياح باعتبار إمكانية الانتفاع بها كامل اليوم خلافا للطاقة الشمسية المحدودة في الزمن، وبين في هذا المجال أن طلب العروض للاستثمار في هذه الطاقات سيتجاوز التعريفة الأقل كمعيار في تقييم الأجدر إلى البحث عن الجدوى والنجاح في الإنجاز لضمان تحقيق نقلة نوعية من خلال الاعتماد على تعريفة تضمن تحقيق أرباح بالنسبة إلى المستثمر من ناحية وللشركة التونسية للكهرباء والغاز من ناحية أخرى.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة

(عدد 2023/52)

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره مائتان وسبعة وأربعون مليون (247.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة.